رفع 38 سيارة مهملة على أثر جولات ميدانيه نفذها الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالجهراء

القريفه : رصد المخالفين واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحقهم

حملة وجهتها البلدية لرفع السيارات المهملة في الجهراء

رفع إحدى السيارات

جانب من الحملة

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الجهراء تنفيذ جولات ميدانية بمناطق الصليبية وسعد العبدالله والجهراء لرفع كل ما يعمل على إعاقة الطريق ويشوه المنظر العام للمحافظة من خلال رفع السيارات المهمله والسكراب من الساحات والشوارع والميادين العامة.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية المحافظة فهد القريفه بأن الهدف من الجولات الميدانية المكثفة رصد المخالفين وإتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحقهم ، لافتا إلى أن الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة يولي إهتماما بالغا برفع مستوى النظافة بالمناطق التي تقع تحت مسئوليته فضلا عن رفع كل ما يشوه المنظر الجمالي ويعمل على إشغال الطريق بجميع المناطق وذلك من خلال الجولات الميدانية الدورية التي يقوم بتنفيذها للحفاظ على المنظر الحضاري للمحافظة .

وأكد القريفه على أن الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق يقوم بتنفيذ جولات ميدانية دوريه لرصد السيارات المهمله والقوارب بالساحات والشوارع ويقوم بالتعامل معها على الفور بوضع ملصق «X» وبعد إنتهاء المدة القانونية لوضع الملصق يتم رفعها بعد إتخاذ كافة الإجراءات القانونية ، مشيرا في هذا الخصوص على أن الجولات أسفرت عن رفع 38 سياره مهمله تمثلت في رفع 15 سيارة من قبل الفريق الرقابي بمركز الصليبية و13 سيارة بمركز سعد العبدالله و 10 سيارات بمركز الجهراء وقد تم إرسالهم إلى موقع حجز السيارات في البلدية.

وأشار إلى تواصل الجولات الميدانية من قبل الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ، مبينا في هذا الخصوص عدم تهاون الفريق الرقابي في إتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال المخالفين للائحة النظافة العامة وإشغالات الطرق.

تتمات

إغلاق المنافذ

القرارات المهمة ، أبرزها : إغلاق المنافذ الحدودية والبحرية ، على أن يستثنى من ذلك عمليات الشحن والعاملين في المنطقة المقسومة وأقرباؤهم ، وكذلك السماح بعودة المواطنين من المنافذ البرية والبحرية وأقربائهم من الدرجة الأولى ومرافقيهم من العمالة المنزلية ، مع تكليف كل من « وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك» تنفيذ ما جاء في القرار ، ويعمل به اعتباراً من غد الأربعاء حتى إشعار آخر .

كما قرر مجلس الوزراء منع التواجد داخل جميع أنواع صالات المطاعم والمقاهي ، بما فيها التي داخل مراكز التسوق ، مع الاكتفاء بالطلبات الخارجية وخدمات التوصيل ، ويعمل بالقرار اعتباراً من غد الأربعاء أيضا ولحين إشعار أخر .

وقرر كذلك تحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز 30 في المئة ، وتتولى كل جهة حكومية تحديد النسبة الملائمة لها بما لا يجاوز هذه الحدود ، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وظروف العمل وفي حالة الحاجة إلى الزيادة يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية / مع التأكيد على القطاع الخاص بعدم تجاوز نسبة عدد العاملين في مقار العمل بما لا يتجاوز 50 في المئة ، وتأكيد الالتزام في جميع الأحوال بالاشتراطات الصحية والوقائية التي تقررها السلطات الصحية المختصة ، فضلاً عن الإجراءات والقواعد وأنظمة الدوام المرنة والعمل عن بعد وفقاً لدليل سياسات وإجراءات العودة التدريجية للعمل الصادر عن ديوان الخدمة المدنية ، ويعمل بالقرار اعتباراً من غد الأربعاء حتى إشعار آخر .

وتضمنت القرارات أيضا : إلزام وسائل النقل الجماعي العام بعدم تجاوز عدد الركاب عن 30 في المئة من إجمالي القدرة الاستيعابية للحافلة ، مع الالتزام بتطبيق الإجراءات الصحية والوقائية المعمول بها في وزارة الصحة بهذا الشأن ، اعتباراً من غد الأربعاء حتى إشعار آخر .

من جهة أخرى أحيط مجلس الوزراء علماً بالآلية المقدمة من قبل الهيئة العامة للرياضة واللجنة الأولمبية الكويتية ، بشأن الضمانات المقترحة لتطبيق الاشتراطات الصحية على المنشآت الرياضية والرياضيين خلال ممارسة النشاط الرياضي في البلاد ، وتقرر تكليف الهيئة العامة للرياضة بالتنسيق مع كل من «وزارة الداخلية ، وزارة الصحة ، اللجنة الأولمبية الكويتية» باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتطبيق الآلية ، إضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من «وزارة الصحة ، الإدارة العامة للطيران المدني» للإشراف على آلية تطبيق الحجر المؤسسي المطبق على جميع القادمين إلى البلاد .

ووافق المجلس على طلب وزارة الصحة بشأن الاستعانة بالدفعة الثالثة من الطواقم الطبية من باكستان من أطباء وهيئة تمريضية وفنية، وتكليف وزارة الصحة بالتنسيق مع «وزارة الخارجية، الإدارة العامة للطيران المدني « بهذا الشأن .

وأكد مجلس الوزراء على أهمية مواصلة تطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية من قبل الكافة بكل جدية ، وتطبيق معايير التباعد الاجتماعي ، وتجنب التجمعات ، وزيادة الحيطة والحذر لعدم تعريض الغير لخطر العدوى خاصة كبار السن ومرضى الأمراض المزمنة ، كما حث الشرائح والفئات المعتمدة إلى المبادرة بأخذ اللقاح لتحقيق المناعة المجتمعية ، وشدد مجلس الوزراء على ضرورة التزام المواطنين والمقيمين بقرار مجلس الوزراء الخاص بمنع تجمعات الاحتفالات بالأعياد الوطنية ، وذلك لتلافي كل المخاطر المترتبة على انتشار هذا المرض .

تأتي هذه القرارات في ضوء متابعة مجلس الوزراء أمس ، آخر المستجدات المتعلقة بوباء كورونا ، حيث استمع بهذا الصدد إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح حول آخر تطورات الوضع الصحي في البلاد ، وتفاصيل الإحصاءات والمؤشرات غير الإيجابية التي تؤكد ارتفاع أعداد حالات الإصابة بالفيروس مقارنة بأعداد المسحات وكذلك الزيادة الملحوظة في أعداد الوفيات ليصل المجموع الكلي إلى عدد 1044 حالة وفاة ، إلى جانب زيادة أعداد من يتلقى العلاج في المستشفيات و، نسبة إشغال العناية المركزة والتي تنذر بضرورة أتخاذ إجراءات صارمة للحد من تفشي هذا الوباء .

وكان المجلس قد استهل اجتماعه بالتقدم بخالص التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ، وللشعب الكويتي الكريم بمناسبة الذكرى «60» للعيد الوطني لدولة الكويت والذكرى «30» ليوم التحرير ، مستذكراً بهذه المناسبة الوطنية المجيدة التضحيات الكبيرة التي بذلها الشعب الكويتي لدحر الغزو الغاشم والتمسك بشرعيته ووطنه ، كما تقدم المجلس بالتقدير والعرفان ، للجهود المباركة التي بذلها الأشقاء والأصدقاء من أجل تحرير دولة الكويت وتطهيرها من العدو الغازي ، داعياً المولى جلت قدرته أن يحفظ دولة الكويت من كل مكروه ، وأن يديم عليها نعمه الأمن والأمان في ظل قيادتها الحكيمة وتلاحم شعبها الآبي ، وأن يرحم شهداءنا الأبرار بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته .

لجنة مشتركة

إشراك جمعيات النفع العام والمختصين بحيث تقوم تلك اللجنة بدراسة الظواهر السلبية وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وإيجاد سبل معالجتها.

وأوضح الداهوم أنه «طلب من الجهات المختصة تقديم ملاحظاتها على هذا الاقتراح ، خاصة وأن الجميع ابدى تفاعله مع ضرورة ايجاد حلول لهذه الظواهر السلبية التي اثرت على المجتمع ودمرت فئات من الشباب سواء اناث أو ذكور»، مؤكدا ان «هذا الاقتراح سيكون من ضمن الأولويات».

ولفت إلى وجود مرسوم بقانون سابق بتشكيل لجنة وطنية عام 1989 ألغي في عام 2013، مشيرا الى ان وزارة الصحة أوضحت ان هذه اللجنة كانت مهمه وفعاله لذا تقدمنا بهذا الاقتراح برغبه لسد الخلل .

من جهة أخرى أكد الداهوم ان اللجنة البرلمانية بدورها ستقوم بدراسة جميع الظواهر السلبية وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وايجاد سبل معالجتها.

وبين ان اللجنة ركزت نقاشها أمس على ظاهرة المخدرات ، آلية منعها وانتشارها ، خاصه وان الاحصائيات تشير الى انتشار المخدرات بين فئة الأحداث وهو مؤشر خطير جدا، إضافة إلى ظاهرتي العنف الأسري والتحرش والتي اخذت بعدا وصدى اعلامي في الفترة الأخيرة مشيرا الى انه تم الاتفاق على ضرورة اشراك جميع جمعيات النفع العام والمختصين.

«التشريعية» : شراء

أضاف أن اللجنة صوتت بالموافقة على إحالة اقتراح بقانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية ، للعملاء الصغار والمتوسطين المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا، واقتراح آخر بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أنه تم وضع توصيات المجلس في الجلسة الخاصة بمناقشة تداعيات أزمة جائحة كورونا، وتم وضع هذه الاقتراحات على بند ما يستجد من أعمال.

وأكدالعنزي أنه في هذا الصدد وافقت اللجنة على إحالة اقتراح محال بصفة الاستعجال بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته ، مقدم من النواب أسامة المناور ود.عبدالله الطريجي ومبارك العجمي ود. خالد العنزي وأحمد الحمد إلى اللجنة المختصة.

وبين أنه تمت إحالة اقتراح بشأن منح تعويضات للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة ، من تداعيات أزمة فيروس كورونا ، مقدم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إضافة إلى النواب سلمان العازمي وأحمد الحمد وفرز الديحاني ود.عبدالله الطريجي إلى اللجنة المختصة.

أضاف أن اللجنة أحالت اقتراحا بشأن منح تعويضات خاصة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمتضررة من تداعيات أزمة كورونا، مقدما من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب أحمد الشحومي ود. علي القطان وسعدون حماد وحمود العازمي.

وأوضح أن اللجنة وافقت أيضا على إحالة اقتراح بمنح تعويضات خاصة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب سعد الخنفور ود. هشام الصالح وحمد الهرشاني ود. خالد العنزي.

وطالب العنزي اللجان المختصة بالانتهاء من هذه الاقتراحات وإحالتها إلى المجلس بأسرع وقت ممكن لأن المرحلة حساسة، وبالتالي يجب الوقوف مع المتضررين الذين تخلت عنهم الحكومة في مرحلة سابقة.

وأكد ضرورة مساعدة النواب والحكومة الأسر المتضررة التي أصبحت ترهقها الأعباء المالية والديون والقضايا المنظورة في المحاكم.

وذكر أن اللجنة التشريعية منذ أن باشرت أعمالها انتهت بشكل سريع من بعض الاقتراحات التي تمت إحالتها ومن المأمول أن تنظر في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وبين أن من بين هذه الاقتراحات حظر تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون، واقتراح إنشاء شركة كويتية تعنى بتسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية، واقتراح إنشاء هيئة مستقلة للطاقة البديلة.

ونوه بأن من بين الاقتراحات التي انتهت اللجنة منها اقتراحا في شأن سقوط جميع الأقساط المستحقة بعد تاريخ وفاة رب الأسرة، واقتراحا بصرف قرض إسكاني للتوسعة والترميم لمن تقل مساحة بيته عن 400 متر.

وأشار إلى أن من ضمن الاقتراحات اقتراحا بمنح بدل إيجار بقيمة 300 دينار ويزداد تلقائيا في السنة الخامسة بمقدار 200 دينار مضافا على قيمة بدل الإيجار، واقتراحا آخر بزيادة بدل الإيجار بقيمة 40 دينار.

ولفت إلى أن من بين تلك الاقتراحات اقتراحا باستمرار قيد الطلب الإسكاني في حال طلاق رب الأسرة لزوجته دمن ون وجود أبناء، واقتراحا بتوفير قسيمة حكومية لمن باع بيته وقام بسداد كامل القرض، واقتراحا بزيادة المدة الممنوحة في البناء لأصحاب القسائم من 3 سنوات إلى 6 سنوات.

ونوه العنزي إلى انتهاء اللجنة من دراسة اقتراحات بشأن إنشاء مدينة طبية متكاملة تقدم خدمة صحية متميزة وتحول دون اللجوء إلى العلاج بالخارج، وبشأن زيادة مكافآت الطلبة في الجامعة والكليات ومعاهد التعليم العالي ومنح مكافآت للطلبة غير الكويتيين، وبشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

وتابع أن اللجنة انتهت أيضا من اقتراحات بشأن استمرار صرف المساعدة المالية للمرضى الذي لا يزالون يتلقون علاجهم بالخارج.

وبين أن من بين الاقتراحات التي انتهت اللجنة منها ، اقتراحا باستحقاق المساعدة العامة للنساء الكويتيات اللائي لا يملكن دخلا ثابتا وحرمن من المساعدة لعدم بلوغهن سن الخامسة والخمسين، واقتراحات أخرى متعلقة بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ومنها زيادة علاوة الأولاد من 50 دينارا إلى 75 حتى 7 أبناء.

وأوضح أن هناك اقتراحات أخرى انتهت منها اللجنة ومنها اقتراح بزيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 دينارا عن كل ولد، واقتراح بإضافة ربات البيوت وذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة إلى الفئات المشمولة بالضمان الصحي.

من جانب آخر قال العنزي إن اللجنة قررت تأجيل البت في الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل بعض أحكام الجزاء وتعديل بعض المسائل المتعلقة بالحبس الاحتياطي لمزيد من الدراسة، والعفو الشامل لطلب رأي الجهات المختصة حتى يتم بحث هذه الاقتراحات بشكل مفصل وعدم الوقوع في المحظور بعدم دستورية بعض هذه القوانين.

وأكد الحاجة في هذه المرحلة إلى عدم توقف عجلة التنمية والتشريع وأن يكون هناك إنجاز، مشدداً على مسؤولية النواب في تحويل هذه التشريعات إلى واقع ملموس.

وتمنى العنزي من الجميع تحمل مسؤولياتهم نحو إنجاز هذه الاقتراحات والانتهاء منها والابتعاد عن أي تأزيم من أجل الوصول إلى ما يخدم البلاد والعباد.

الساير : إنشاء

انخفاضا في الإيرادات بنسبة تفوق 80 في المئة ، وحذر من أنه في حال تم إغلاق 50 في المئة من المشاريع الصغيرة سيصبح هنالك 100 ألف عامل عاطل عن العمل.

نواب : السحب

وقف هدر الميزانية الدولة ومواجهة التجاوزات المالية في الجهات الحكومية بكل حزم، مشيرا إلى ان الحكومة ذهبت إلى الخيار الأسهل بالنسبة لها وإن كان الأسوأ بالنسبة للكويت بالعبث بصندوق احتياطي الاجيال القادمة.

وأوضح أن «هذا الصندوق هو الذي من بعد الله حمانا بعد الغزو الغاشم ، وهو الذي يحمينا من الأزمات والكوارث ويقوي وضعنا وتصنيفنا الائتماني لذلك نرفض العبث في هذا الصندوق رفضا تاما» .

وقال الصقعبي إنه «منذ بداية عمر المجلس وهناك مشكلة في الميزانية وأزمة مالية، وخلال السنوات الست الأخيرة تم صرف أكثر من 45 مليار دينار من الاحتياطي العام حتى تم سحب كل رصيد الصندوق»، مشيرا إلى أن « النواب تحدثوا أكثر من مرة عن ضرورة إقرار معالجات اقتصادية عاجلة وضرورة استفادة الدولة من رسوم أملاك الدولة، ومعالجة ملف الشركات الحكومية المتعثرة ، وضرورة فرض الضريبة على دخل الشركات».

وأشار إلى «مطالبات بشمول الشركات العائلية التي تستفيد من المناقصات ضمن مظلة تطبيق ضريبة دعم العمالة والمطبقة بنسبة 2.5٪ على الشركات المدرجة بالبورصة».

أضاف أنه «تقدم باقتراح بإلغاء ميزانية التسليح العشوائي الذي يسحب من الاحتياطي العام دون حسيب ولا رقيب»، مبديا استغرابه لتجاهل الحكومة كل هذه المعالجات الاقتصادية.

من جهته طالب النائب د. حسن جوهر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بضرورة مراجعة الحكومة قراراتها الأخيرة التي اعتبرها قرارات عشوائية لا تخدم المواطنين.

وقال جوهر إن من بين هذه القرارات اشتراطها ضرورة إدخال كل كويتي يعود من السفر في حجر فندقي لمدة أسبوع على حسابه الخاص.

واعتبر أن الطلب الحكومي بسحب مبلغ 5 مليارات دينار من صندوق الأجيال القادمة عبث بالبلد وخيراته، معتبرا أن الطلب دليل استمرار في سياسة فاشلة لم تكتف بحالة القلق التي وضعت البلد فيها من خلال إجراءات معالجة أزمة كورونا.

أضاف أن وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود مستمر في قراراته العشوائية ويضرب بتوصيات الجسم الطبي الكويتي عرض الحائط، معتبرا أن الجسم الطبي في واد ووزير الصحة في واد آخر.

وأشار إلى أن هناك مشاكل تولدت نتيجة الإحباطات والإخفاقات التي عرضت الكويتيين وأموالهم ومستقبلهم إلى مخاطر حقيقية وعلى رأسها قطع أرزاقهم.

وأوضح أن «وزير المالية تجرأ ويحاول العبث والاستيلاء على أموال صندوق الاجيال القادمة، لأنه فشل في إيجاد موارد أخرى للدخل وترك كل الموارد المتاحة له بما فيها قضية الرسوم على أراضي وأملاك الدولة ووقف الهبات الخارجية».

واستغرب جوهر من نسيان كل هذه الموارد والالتفات إلى أموال صندوق الأجيال القادمة على الرغم من الاعتراض الشعبي والرفض النيابي المستمر.

وأكد أن تعنت الحكومة واللجوء إلى الخيارات السهلة دليل واضح على فشلها وعدم وجود أي رؤية سليمة وصادقة ومخلصة وحريصة على الكويت ومستقبلها.

وشدد على احترامه حق سمو الأمير والاختصاص الأصيل لسموه في استخدم المادة 106 من الدستور، إلا أن اللوم يقع على سمو رئيس الوزراء لتقديم هذا الطلب وتعطيل أعمال المجلس.

وأكد جوهر أن هناك عبئا ثقيلا ومسؤوليات كبيرة تقع على عاتق سمو رئيس مجلس الوزراء، محذرا من أن « استمرار السياسة الحالية والإدارة بنفس العقلية سيضع الحكومة في أزمة أمام مجلس الأمة ونوابه».

الغريب : زيادة

بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم 25 لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي: تزاد المعاشات التقاعدية كل سنة واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بواقع «30» ديناراً شهرياً، ويعاد النظر كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم، وفقاً للقواعد والأحكام التي يقررها مجلس الوزراء.

«الإعلام» : عودة

انبعاث الدخان يعد إجراء احترازيا لسلامة الموظفين والعاملين ، مشيرة الى انه بعد التأكد من استقرار الوضع تمت عودة العمل بصورة طبيعية.

وأوضحت ان الوزارة قامت بإجراء تحقيق بالتعاون مع الإدارة العامة للاطفاء لمعرفة أسباب الحريق.

تعليق استخدام

وكان محرك الجناح الأيمن للطائرة اشتعل إثر إقلاعها من مطار دنفر. وتمكنت قيادة الطائرة، التي كانت تقل 231 راكبا فضلاً عن عشرة هم أفراد طاقمها، من العودة والهبوط بأمان في مطار الإقلاع، دون وقوع إصابات.

وعلّقت شركة الخطوط الجوية المتحدة الأمريكية، وشركتا طيران رئيسيتان في اليابان استخدام 62 طائرة من طراز بوينغ 777، كما أعلنت شركة الطيران الكورية الجنوبية تعليق استخدام ست طائرات من الطراز ذاته.

وطالبت السلطات اليابانية جميع شركات الطيران، التي تستخدم طائرات بوينغ 777 المزودة بمحركات برات آند ويتني بي دبليو 4000، بتجنب مجالها الجوي حتى إشعار آخر.

وقالت هيئة تنظيم الطيران في اليابان إن الأمر يشمل عمليات الإقلاع والهبوط والتحليق.

وأمرت وزارة النقل اليابانية شركة الخطوط الجوية اليابانية «جال» وشركة «إيه إن إيه» اليابانية الخاصة بتعليق استخدام الطائرات التي تستخدم ذلك المحرك.

وقالت الوزارة إنه في الرابع من ديسمبر عام 2020، عادت رحلة تابعة لشركة الخطوط الجوية اليابانية من مطار «ناها» إلى مطار طوكيو الدولي، بسبب عطل في المحرك الأيسر ظهر على بعد نحو 100 كيلومتر شمالي مطار «ناها».

ويبلغ عمر طائرة الخطوط الجوية اليابانية المشار إليها 26 عاما، وهو نفس عُمر شركة الخطوط الجوية المتحدة التي تعرضت لحادث السبت الماضي.

وقالت اليابان إن شركة «إيه إن إيه» تشغل 19 طائرة من هذا النوع، وأن شركة «جال» تشغل 13منه.

ولم تكن شركة «برات آند ويتني» المتخصصة في صناعة محركات الطائرات، والمملوكة لشركة ريثيون تكنولوجيز، متاحة على الفور للتعليق.

في غضون ذلك، أصدرت إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية توجيها، يتضمن مزيدا من التدقيق في صلاحية تلك الطائرات للطيران، ويشمل عمليات تفتيش فورية أو مكثفة عليها.

وقالت شركة الخطوط الجوية المتحدة يوم الأحد إنها ستحذف، طواعية وبشكل مؤقت، 24 طائرة نشطة من هذا النوع من جداول رحلاتها.

البرلمان الإيراني

الاثنين، خلال اجتماع لخبراء القيادة بمشاركة رئيس البلاد، حسن روحاني، إن سقف تخصيب اليورانيوم في إيران ليس نسبة نقاء 20 في المئة وهو لن يقتصر على هذا المستوى، مشددا: «قد نتخذ قرارا برفع التخصيب حتى درجة 60 في المئة وفقا لحاجات البلاد».

وأكد خامنئي أن إيران «لن ترضخ للضغوط الخارجية»، و«لن تتخلى عن موقفها بشأن الاتفاق النووي»، معتبرا أن النهج الأميركي والأوروبي تجاهها غير منصف.

أضاف المرشد الإيراني: «الاتفاق النووي محدود بعدة سنوات وفي حال نفذه الطرف المقابل ستنفذه إيران أيضا».

وأوضح مع ذلك أن إيران مصرة على الحصول على القدرات النووية التي تحتاجها ويمكن الاتجاه نحو التخصيب بدرجة 60 في المئة لأغراض غير عسكرية، كما شدد على أن إيران لن تتراجع في الملف النووي وستمضي بقوة في الحصول على القدرات النووية.